٨ - الحالة في غينيا - بيساو

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ثماني جلسات فيما يتعلق بالحالة في غينيا - بيساو، واتخذ قرارين، وأصدر بيانا رئاسيا واحدا. وكانت معظم الجلسات جلسات إحاطة. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وجدّد المجلس أيضا لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو مرتين لمدة ١٢ شهرا في كل مرة، وذلك بموجب القرار ٢٢٦٧ (٢٠١٦) في المرة الأولى ثم بموجب القرار ٢٣٤٣ (٢٠١٧) في المرة الثانية[٨٤].

وفي عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، تلقى المجلس إحاطات بانتظام من الممثل الخاص للأمين العام في غينيا - بيساو ورئيس المكتب المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في غينيا - بيساو. وتمحورت الإحاطات حول الأزمة السياسية في غينيا - بيساو التي اندلعت في آب/أغسطس ٢٠١٥ والتي كانت تعرقل أداء مؤسسات الدولة وظائفَها بشكل طبيعي بسبب الخلافات بين الأطراف المعنية.

وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦، أعرب المجلس في القرار ٢٢٦٧ (٢٠١٦) عن القلق إزاء استمرار التوترات السياسية والمؤسسية فيما بين الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان ورؤساء الأحزاب السياسية، التي حالت لأزيد من ستة أشهر دون أن يمضي البلد قدما في تنفيذ خطته الإصلاحية الوطنية. وفي هذا الصدد، ناشد قادة غينيا - بيساو أن يوفوا بالتزامهم بإحلال الاستقرار السياسي فيها من أجل مصلحة شعبها؛ وإضافة إلى ذلك، أهاب المجلس بسلطات غينيا - بيساو أن تعجّل باستعراض الدستور، وأن تواصل إصلاح النظام القضائي وتعزيزه، مع التكفل في الوقت نفسه بالفصل بين السلطات[٨٥].

وفي آذار/مارس ٢٠١٦، زار المجلس غينيا - بيساو لتقييم الحالة السياسية فيها، وللتشديد على ضرورة إجراء حوار جامع وبنّاء[٨٦].

وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، رحّب المجلس في القرار ٢٣٤٣ (٢٠١٧) باعتماد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خريطة الطريق المعنونة ''اتفاق بشأن حل الأزمة السياسية في غينيا - بيساو'' التي وُضعت بوساطة من الجماعة، وباتفاق كوناكري المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ والمتعلق بتنفيذ خريطة الطريق. وأيّد المجلس الاتفاق بوصفه الإطار الرئيسي للتوصل إلى حل سلمي للأزمة السياسية. ودعا الجهات صاحبة المصلحة في غينيا - بيساو إلى الاحترام الكامل والامتثال التام للاتفاق وخريطة الطريق[٨٧]. وفي بيان رئاسي صدر في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أعرب المجلس عن قلقه البالغ إزاء المأزق السياسي الذي تشهده غينيا - بيساو والذي لم يتم التوصّل إلى حل بشأنه بسبب عدم قدرة قادة البلد السياسيين على التوصّل إلى حل دائم وتوافقي، ودعا إلى جملة أمور منها قيام القادة في غينيا - بيساو بتنفيذ اتفاق كوناكري، بما في ذلك تعيين رئيس وزراء توافقي وفقا لما يقضي به الاتفاق[٨٨].

وقدم رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا - بيساو إحاطة إلى مجلس الأمن مرتين في إطار هذا البند[٨٩]. وتبعاً للإحاطات واستجابةً لطلب أعضاء في المجلس استعراض معايير الإدراج في قائمة الجزاءات، اتخذ المجلس القرارين ٢٢٦٧ (٢٠١٦) و ٢٣٤٣ (٢٠١٧)[٩٠] اللذين قرر فيهما استعراض تدابير الجزاءات المفروضة بموجب القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)[٩١].

---

(٨٤) لمزيد من المعلومات عن المكتب، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، ''البعثات السياسية الخاصة''.

(٨٥) القرار ٢٢٦٧ (٢٠١٦)، الفقرة الرابعة من الديباجة، والفقرات ٤ و ٦ و ١٤.

(٨٦) لمزيد من المعلومات عن زيارة مجلس الأمن لغينيا - بيساو، انظر الجزء الأول، القسم ٣٦، والجزء السادس، القسم الثاني، ''التحقيق في المنازعات وتقصي الحقائق''.

(٨٧) القرار ٢٣٤٣ (٢٠١٧)، الفقرة السادسة من الديباجة، والفقرتان ٤ و ٦.

(٨٨) S/PRST/2017/17، الفقرتان الثانية والخامسة.

(٨٩) S/PV.7764، الصفحات ٦-٨؛ و S/PV.8031، الصفحات ٧-٩.

(٩٠) S/PV.8031، الصفحة ١٠ (أوروغواي)؛ والصفحة ١١ (بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)).

(٩١) لمزيد من المعلومات عن تدابير الجزاءات المتعلقة بغينيا - بيساو، انظر الجزء السابع، القسم الثالث، ''التدابير التي لا تنطوي على استخدام القوة المسلحة، المتخذة وفقاً للمادة ٤١ من الميثاق''. ولمزيد من المعلومات عن الهيئات الفرعية المتصلة بتدابير الجزاءات، انظر الجزء التاسع، القسم الأول، ''اللجان''.

الجلسات: الحالة في غينيا – بيساو

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.7624 ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٦	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2016/141)		تيمور – ليشتي، وغينيا – بيساو	الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، ورئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعوين[أ]	
S/PV.7632 ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2016/141)	مشروع قرار مقدم من ١٣ من أعضاء المجلس[ب] (S/2016/183)			عضو واحد من أعضاء المجلس (السنغال)	القرار ٢٢٦٧ (٢٠١٦) ١٥-٠-٠
S/PV.7714 ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦			تيمور – ليشتي، وغينيا – بيساو	الممثل الخاص للأمين العام، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في غينيا – بيساو	عضو واحد من أعضاء المجلس (السنغال)[ج]، وجميع المدعوين[د]	
S/PV.7764 ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٦	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2016/675) تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار وإعادة العمل بالنظام الدستوري في غينيا – بيساو (S/2016/720)		تيمور – ليشتي، وغينيا – بيساو	الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام	عضو واحد من أعضاء المجلس (أوروغواي)[هـ]، وجميع المدعوين[أ]	
S/PV.7883 ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2017/111)		غينيا – بيساو، وليبريا	الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام	عضو واحد من أعضاء المجلس (أوروغواي)، وجميع المدعوين[و]	
S/PV.7890 ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2017/111)	مشروع قرار مقدم من السنغال (S/2017/153)			عضو واحد من أعضاء المجلس (السنغال)	القرار ٢٣٤٣ (٢٠١٧) ١٥-٠-٠
S/PV.8031 ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٧	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2017/695) تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار وإعادة العمل بالنظام الدستوري في غينيا – بيساو (S/2017/715)		توغو، وغينيا – بيساو	الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام	اثنان من أعضاء المجلس (أوروغواي، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات))[ز]، وجميع المدعوين	

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.8045 ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧		S/PRST/2017/17				

(أ) تكلّم ممثل تيمور - ليشتي باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

(ب) إسبانيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوكرانيا، والسنغال، وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وماليزيا، ومصر، والمملكة المتحدة، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة، واليابان.

(ج) تكلّم ممثل السنغال باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

(د) شارك الممثل الخاص للأمين العام، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في غينيا - بيساو في الجلسة من بيساو عبر اتصال بالفيديو؛ وتكلّم ممثل تيمور - ليشتي باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

(هـ) تكلّم ممثل أوروغواي بصفته ممثل رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا - بيساو.

(و) مثّل غينيا - بيساو مستشارُها السياسي والدبلوماسي ومبعوثُ رئيس وزرائها الخاص؛ وتكلّم ممثل ليبريا باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

(ز) تكلّم ممثل أوروغواي بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا - بيساو.

٩ - الحالة في كوت ديفوار

في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، عقد مجلس الأمن سبع جلسات، واتخذ ثلاثة قرارات في إطار الفصل السابع من الميثاق وأصدر بيانا رئاسيا واحدا بشأن الحالة في كوت ديفوار. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، ركّز المجلس على التطورات السياسية والتحديات المتبقية في كوت ديفوار، ولا سيما الحالة الأمنية والحاجة إلى تعزيز المصالحة الوطنية. وجرت مناقشات بشأن دور عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وولايتها والعملية الانتقالية وخفضها التدريجي[٩٢]، بما في ذلك رفع تدابير الجزاءات في نهاية المطاف.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، رحّب المجلس بالتقدم المستمر والمهم الذي أُحرز في كوت ديفوار على طريق المصالحة والاستقرار والأمن والعدالة والانتعاش الاقتصادي، وقرّر خفض الحد الأقصى المأذون به للعنصر العسكري للعملية من ٤٣٧ ٥ إلى ٤ ٠٠٠ فرد من الأفراد العسكريين[٩٣]. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، قرّر المجلس في القرار ٢٢٨٣ (٢٠١٦)، وبعد أن نظر في تقرير فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)[٩٤]، حل اللجنة وفريق الخبراء ورفع جميع تدابير الجزاءات المتبقية على الفور[٩٥]. وفي الجلسة نفسها، اتّخذ المجلس القرار ٢٢٨٤ (٢٠١٦)، الذي رحّب فيه بالتقدّم الملحوظ في كوت ديفوار ومدّد ولاية عملية الأمم المتحدة والقوات الفرنسية لفترة نهائية غايتها ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧[٩٦]، وفقا لتوصية الأمين العام في تقريره[٩٧]. وطلب المجلس أيضا إلى الأمين العام أن يكمل انسحاب جميع عناصر العملية النظاميين والمدنيين بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، وقرّر أن تكون ولاية العملية للفترة الممتدة من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ إتمام إغلاق العملية وإكمال انتقال المهام إلى حكومة كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري[٩٨].

(٩٢) لمزيد من المعلومات عن ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، انظر الجزء العاشر، القسم الأول، ”عمليات حفظ السلام“.

(٩٣) القرار ٢٢٦٠ (٢٠١٦)، الفقرة الرابعة من الديباجة، والفقرة ١.

(٩٤) انظر S/2016/254.

(٩٥) القرار ٢٢٨٣ (٢٠١٦)، الفقرتان ١ و ٢. لمزيد من المعلومات عن التدابير الجزائية المفروضة على كوت ديفوار، انظر الجزء السابع، القسم الثالث، ”التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة، وفقا للمادة ٤١ من الميثاق“. ولمزيد من المعلومات عن اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار وولاية فريق الخبراء؛ انظر الجزء التاسع، القسم الأول، ”اللجان“.

(٩٦) القرار ٢٢٨٤ (٢٠١٦)، الفقرتان ١٤ و ٢٥.

(٩٧) S/2016/297.

(٩٨) القرار ٢٢٨٤ (٢٠١٦)، الفقرتان ١٧ و ١٨.